



الفصل الثالث

تطور التعليم
في دولة الكويت

الفصل الثالث

أولاً - البدايات الأولى للتعليم في دولة الكويت

إن التطور الطبيعي للحياة وتنوع متطلباتها عبر مراحلها المختلفة، قد أوجد نوعاً من الاهتمام نحو تعلم الأشياء ليتوافق الإنسان مع معطيات البيئة التي يعيش فيها ويعايشها. فقد شعر الإنسان أن الجهل وعدم المعرفة بما يحيط به من أشياء وظواهر كونية متعددة، إنما يشكل أمامه عقبة نحو الانطلاق إلى آفاق أرحب في مجال العلم والمعرفة. فبدأ يدرك أن الجهل ظلام وأن العلم نور و به يهتدى إلى سبل التقدم والتطور في مختلف مجالات الحياة.

إن تحقيق التقدم في المجتمع يقاس عادة بمدى ما يحققه هذا المجتمع من الناحية العلمية. ومن أجل ذلك أنشئت المدارس، وتطورت أهدافها واتسعت مجالاتها وتعددت واجباتها من خلال تطور الحياة وتنوع احتياجاتها. فلم تعد المدارس مجرد مؤسسة تعليمية هدفها نقل المعلومات وتوصيل المواد العلمية إلى عقول الدارسين لغرض التدريب الذهني فحسب، وإنما غدت مؤسسة اجتماعية إنسانية تهدف إلى توفير الإمكانيات وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية والعلمية لبناء مجتمع متقدم على أسس علمية سليمة، وخلق مواطنين صالحين يعرفون ما عليهم من واجبات ومسؤوليات وما لهم من حقوق، بهدف قيام مجتمع سلاحه العلم كأسلوب للتفكير وأداة للعمل، لكي يلحق بركب الحضارة العالمية المتطورة.

والجدير بالذكر أن التقدم الذي حققته المجتمعات عبر تاريخها الطويل في مختلف مجالات الحياة، لم يكن إلا وليداً للتقدم العلمي وتطوره. فقد اهتمت هذه المجتمعات منذ بدء التاريخ بالمدرسة كمركز إشعاع للعلم والمعرفة، وعملت على خلق أجيال حملت مشعل الحضارة، وتناقلتها الأجيال المتلاحقة. وبهذا يمكننا القول بأن المدرسة هي حقاً أم الحضارة الإنسانية. فهي خير وسيلة لانتقال الثقافة والعلم من مكان لآخر، ونقل الأفكار العلمية والثقافية التي تؤدي بدورها إلى تطور الحضارة.

ولذلك نجد أن الإسلام قد اهتم بالتعليم وطلب العلم، فجاءت آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة عديدة تشجع على طلب العلم والتزود به. يقول سبحانه وتعالى: ﴿هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ وفي الحديث الشريف، يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، (اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد). ومن الأقوال المأثورة (اطلبوا العلم ولو في الصين). ولا ننسى أن الله تعالى كرم آدم عليه السلام عندما جعل من ذاته المعلم الأول بقوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾.

كانت بداية التعليم في الكويت قديماً، نابعة من رغبات الناس وحاجاتهم وآمالهم، وبسبب الوضع الاقتصادي للكويت في ذلك الوقت، فقد بدأ التعليم أولاً في المساجد، وكان الأئمة ورجال الدين من المواطنين والوافدين يقومون بتدريس العلوم الدينية شفوياً دون تعليم القراءة والكتابة.

ومن أوائل المعلمين الوافدين الشيخ محمد بن نيروز الذي قدم من الإحساء بالمملكة العربية السعودية والشيخ عبد الجليل الطبطبائي الذي وفد إلى الكويت من البصرة عام 1836م ثم خلفه ابنه أحمد بن عبد الجليل، وقد تتلمذ على أيديهم العديد من أبناء الكويت، من أبرزهم أحمد بن محمد الفارس، وخالد بن عبد الله العدساني، وأحمد بن محمد القطان، ومحمد بن إبراهيم الغانم وغيرهم. (1)

من هذا المنطلق، بدأ أهل الكويت يتطلعون إلى العلم ويجدون في طلبه، خاصة بعد أن عرفوا من خلال اتصالاتهم بالأمم المتحضرة، عن طريق التجارة، أن من أهم أسباب نهضة الأمم التي عرفوها الاهتمام بالعلم وانتشار التعليم بين مواطنيها. من هنا بدأ التعليم مسيرته في الكويت بتعليم القرآن الكريم والكتابة ومبادئ الحساب فأقدموا على إنشاء «الكتاتيب» وتكوين حلقات العلم في المساجد يلقي فيها علماء الدين دروساً في الوعظ والتفسير وأصول الدين في أول الأمر، ثم تعليم التلاميذ مبادئ الحساب، بعد أن شعر الكويتيون، نتيجة اشتغالهم بالتجارة، أنهم بحاجة ماسة إلى وجود كتبة ومحاسبين لضبط الدفاتر وتنظيم المراسلات الخارجية. وكان ذلك ممهداً لتشجيع العلم والانتقال بالتعليم إلى النمط النظامي فيما بعد. (2)

بدأ تعليم القراءة والكتابة في الكتاتيب في الكويت بشكل تقريبي عام 1887م على يد الملا قاسم وأخيه الملا عابدين في مكان مخصص بذلك هو (الكتّاب) وتعد الكتاتيب من أقدم المؤسسات التعليمية التي عرفتها الدول الإسلامية. والكتاتيب مؤسسة تعليمية عامة للجميع يشرف عليها معلم واحد يعاونه مساعد أو عريف، وتتمثل شعبية الكتاب وديمقراطيته في أنه رقيق الغني إلى جانب الفقير، وفي بعض الكتاتيب كان التلاميذ الفقراء يحصلون على الطعام والكساء بدون مقابل. (3)

وكان المعلم في الكتاتيب يطلق عليه اسم «المطوع» أو «الملا». وكانت الكتاتيب على نوعين: (4)

الأول: كتاتيب فتحها المطوعون بهدف الكسب.

الثاني: كتاتيب أسهم في إنشائها كبار التجار من أموالهم الخاصة بغرض تعليم أبنائهم وأبناء الفقراء. وكان المستوى فيها أعلى من مستوى الكتاتيب المألوفة.

لكن هذه الكتاتيب لم تتطور إلى مدارس، ولم تعمر طويلاً لاعتمادها على المجهود الشخصي والتبرع الفردي من الأسرة الواحدة. كما أنها لم تعد تواكب متطلبات العصر من العلم والمعرفة.

لقد بدأ التعليم في الكتاتيب بحفظ القرآن الكريم كله أو بعضه، وتعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. وكان يحتفى بكل من يختم القرآن في موكب حافل يطوف بيوت المدينة يردد فيه الأطفال أبياتاً في مدح الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ومدح العلم. وكان بعض المعلمين يتقاضى مبلغاً من المال عند إتمام الأطفال قراءة القرآن الكريم، ويتلقى الهدايا عند إتمامهم حفظ جزء من القرآن الكريم، بالإضافة إلى الأجر المعتاد الذي يتقاضاه. (5)

إلى جانب الكتاتيب والمساجد كمؤسسات تعليمية كانت الدواوين تقوم بنفس المهمة التعليمية. فقد كانت تمثل منتدى اجتماعياً علمياً يتجمع فيها أهل الكويت في الأعياد والمناسبات والاجتماعات اليومية التقليدية، حيث يرتل فيها القرآن الكريم، وتقرأ الكتب العلمية المختلفة المتاحة آنذاك، وبخاصة الكتب الدينية. وعادة ما تكون هناك

مكتبة تلحق بكل ديوانية تشتمل على كتب في الدين واللغة والأدب للإفادة منها. (6) وكان التلاميذ يجلسون في صفوف متراصة أمام المدرس، وكانت الصفوف الأولى للمتفوقين في الدراسة، أما الصفوف الخلفية فكانت خاصة بالمبتدئين بالقراءة. وكان كل مطوع يحاول أن يلفت نظر الأهالي إليه حتى يحظى بالسمعة الأفضل، ويستأثر بالعدد الأكبر من التلاميذ. وكانت الكتاتيب منتشرة في كل الأحياء للبنين والبنات لحفظ القرآن الكريم فقط. (7)

وفي هذا الصدد نذكر أسماء بعض الكتاتيب التي لعبت دوراً هاماً في وضع اللبنة الأولى لنشر التعليم في الكويت من أبرزها: (8)

- 1 - كُتَّاب الملا محمد بن سيف.
- 2 - كُتَّاب الملا عثمان محمد عبدالله العثمان.
- 3 - كُتَّاب الملا عيسى مطر حسن مطر.
- 4 - كُتَّاب الملا محمد جاسم عبدالله المطر.
- 5 - كُتَّاب الملا إسماعيل عبدالله علي الكندري.
- 6 - كُتَّاب الشيخ محمد بن عبدالله بن فارس.

وبعد انتهاء التلميذ من حفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ الحساب، وتحسين الخط يدخل في مدارس خاصة، يلتحق بها كل من ينهي دراسته في الكتاتيب، ليتعلم فيها مسك الدفاتر، واللغة الإنجليزية. وكانت هذه المدارس تتقاضى أجوراً عالية نسبياً. وقد أخذت هذه المدارس الخاصة في الانتشار باتساع حركة التجارة وازدهارها في الكويت. وكانت هذه المدارس، في الغالب، من ذات المعلم الواحد، ولعدد محدود من الطلاب. (9)

وفي هذا المجال نعرض لأسماء بعض المدارس القديمة في الكويت وهي: (10)

- 1 - مدرسة الملا حمد بن عبدالرحمن بودي: كان مقرها ديوانية آل بودي.
- 2 - مدرسة الملا قاسم حسن باقر: كان موقعها في شارع الأمير مكان قيصرية التجار.
- 3 - مدرسة الملا علي إبراهيم علي إبراهيم: كان موقعها في فريج الشيوخ (في منزله الخاص).
- 4 - مدرسة الملا علي أبوظالب الملا الكندري: كان موقعها في بيت العبد الجليل (ذكور وإناث).
- 5 - مدرسة الملا جمعة أحمد باقر: كان موقعها قرب ساحة الميدان في الحي الشرقي (مبنى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الآن).
- 6 - مدرسة الملا محمد عبدالله العلي المهيني: كان مقرها في حي القبلة.

- 7 - مدرسة الملا عبدالله عبدالرحيم محمد الملا: كان مقرها في حي القبلة في فريج سعود.
- 8 - مدرسة الملا سعد ملا راشد محمد الشرهان: كان مقرها في حي القبلة (بيت الشرهان).
- 9 - مدرسة الملا سيد هاشم بن سيد أحمد محمد عقيل: كان مقرها في منزل منصور الأنبي في البداية. ثم نقلت إلى بيته بحي الزهاويل بالشرق.
- 10 - مدرسة الملا محمد صالح عبدالعزيز العجيري: كان مقرها في الحي القبلي (مكان متحف الكويت الآن).
- 11 - مدرسة الملا حسن حجي محمد الكندري: وكان مقرها في فريج الشيوخ بالقرب من مسجد الحداد في براحة حمود الجراح.
- 12 - مدرسة الملا عبدالرحمن شريف الملا الكندري: وكان مقرها في فريج الشيوخ في بيت ملاصق لبيت الشيخ يوسف بن عيسى القناعي.
- 13 - مدرسة الملا مرشد محمد السليمان. وكان مقرها في بيت بمنطقة المرقاب (خلف مبنى الاتصالات السلوية واللاسكية الحالي).
- 14 - مدرسة الملا عبدالقادر محمد عبدالقادر السرحان: وكان مقرها في جزيرة فيلكا.
- 15 - مدرسة الملا علي محمد عبدالله شمس الدين الكندري: وكان مقرها في منزل أم بلال في فريج الشيوخ.
- 16 - مدرسة الملا سيد إبراهيم سيد كامل سيد علي: وكان مقرها في بيت إبراهيم العدساني بفريج الشيوخ.
- 17 - مدرسة الملا سيد ماجد نور سيد الشماع: وكان مقرها في حي المطبة بمنطقة الشرق.
- 18 - مدرسة الملا سيد عبدالوهاب يوسف عبدالله الحنيان: كان مقرها وقفاً تابعاً لمسجد العدساني في منطقة القبلة.

ثانياً - التعليم الحكومي

بداية النهضة العلمية في دولة الكويت :

غير أن تطور التجارة وازدهارها في الكويت قبل اكتشاف النفط، واجتماع التجار ورجال الأعمال بالكتابة والمحاسبين، كان له أكبر الأثر في دفع الكويتيين إلى التفكير في التعليم الأكثر نفعاً، والأقدر على سد متطلباتهم واحتياجاتهم. فتألفت جماعة من التجار والأعيان من أهل الكويت، وأسست أول مدرسة نظامية في الكويت سميت بالمدرسة المباركية نسبة إلى الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت آنذاك وذلك عام 1912 م. وقد قام بالتدريس فيها نخبة من المدرسين الوافدين من بلاد عربية . وكان فضيلة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، وهو أول رائد للنهضة

العلمية والأدبية في الكويت، ناظراً لها ومدرساً فيها منذ افتتاحها وكانت الغاية من إنشاء مدرسة المباركية في البداية تخريج كتبة لضبط الدفاتر الحسابية وتنظيم المراسلات الخارجية الخاصة بالتجارة . وكذلك تعلم اللغة الإنجليزية لكونها لغة المخاطبات بين تجار الكويت والخارج.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية (1931 - 1934) التي امتدت آثارها إلى الكويت حتى عام 1936، أدت إلى توقف النشاط التعليمي في هذه المدرسة فترة من الزمن، وسرعان ما استرد هذا النشاط قوته، حينما بدأ الاقتصاد الكويتي يعاود ازدهاره مرة ثانية. فقد طلب التجار من الحكومة فرض ضريبة خاصة للإنفاق على التعليم، واستجابت الحكومة لهذا الطلب فتألف أول مجلس للمعارف في الكويت عن طريق التعيين وذلك عام 1936م. وكان معظم أعضائه من الذين تبرعوا لإنشاء المدرسة المباركية. وكان الهدف من وراء ذلك هو أن تكون الدراسة فيها دينية بحتة.

وقد جرت العادة في مدرسة المباركية منذ نشأتها أن تكون نادياً يجتمع فيه أهل الكويت لموقعها وسط المدينة، ليستمعوا إلى أهل النصح والوعظ والإرشاد. وكانت تعقد فيها الحفلات وتنظم فيها الاجتماعات احتفالاً بذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وذكرى الإسراء والمعراج، أو ترحيباً بزائر أو تكريماً له، أو لسماع ندوة يتسامر فيها الأدباء، وظلت مكانتها هذه في المجتمع حتى إطلاقة النصف الثاني من هذا القرن. (11)

وبعد أن تولى المرحوم الشيخ أحمد الجابر الصباح الحكم في الكويت (1921 - 1950م)، طلب من الشيخ يوسف ابن عيسى، أن يدخل إصلاحات على حالة التعليم في المدرسة المباركية. غير أن هذه الدعوة لم تجد تجاوباً فحسب لدى أهل الكويت، بل وجهت دعوة إلى الشيخ أحمد الجابر بإنشاء مدرسة أخرى، والذي رحب بقبولها، إذ تبرع لها بالمكان، وبراتب سنوي من ماله الخاص ويبلغ (2000) روبية، امتد إلى خمسة عشر عاماً، حتى تأسست دائرة المعارف. وقد تم افتتاح هذه المدرسة التي سميت بالمدرسة الأحمدية تيمناً باسم الحاكم الشيخ أحمد الجابر، وذلك في مطلع عام 1340هـ - 1921م. (12)

وبجانب هاتين المدرستين النظاميتين تزايدت أعداد دور الكتاتيب للذكور والإناث على حد سواء. فقد بلغ عددها في عام 1354هـ - 1935م نحو خمس وثلاثين داراً، منها خمس وعشرون داراً للذكور، وعشر فقط للإناث تعلم القراءة فقط. وقد ظلت الدراسة تسير سيرها البطيء بنفس النظام المتبع حتى عام 1355هـ - 1936م، إذ أخذ الشعور بأهمية العلم وفائدته يتزايد بشكل مطرد لدى الجميع. مما دعا جماعة من أهل الكويت إلى التفكير في تأسيس دائرة حكومية للمعارف يشرف على مصروفاتها مورد حكومي. وقد كان لهذه الفكرة صدى قوي لدى أهل الكويت، إذ قدمت هذه الجماعة اقتراحاً يقضي بزيادة الرسم الجمركي المفروض على الواردات والذي يمثل 4.5% إلى 5%، على أن يرصد 0.5% لدائرة المعارف المقترحة. وطلبت هذه الجماعة من الشيخ عبدالله الجابر رئيس البلدية آنذاك عرض هذا الاقتراح على الشيخ أحمد الجابر بعد أن حظي هذا الاقتراح على موافقة المجتمعين في غرفة التجارة وكان عددهم 80 شخصاً، وذلك في اليوم العاشر من جمادي الأول عام 1355هـ الموافق عام 1936م. وقد حظي هذا الاقتراح على موافقة الشيخ أحمد الجابر الذي أمر بتنفيذه.

وبعد أن تشكلت دائرة المعارف، كتب مجلس المعارف إلى السيد أمين الحسيني مفتي فلسطين أن يختار أربعة من الشباب المسلمين الصالحين من ذوي الأخلاق الحميدة للعمل كمدرسين في معارف الكويت. وقد وصل هؤلاء الأربعة وهم الأساتذة : أحمد شهاب الدين مديراً للتعليم ورئيساً لجماعته وجابر حسن حديد، ومحمد المغربي، وخميس نجم. وهؤلاء الأربعة هم أول بعثة تعليمية رسمية جاءت للتعليم في الكويت. وقد استلموا أعمالهم في المدرستين المباركية والأحمدية في العشرين من رمضان عام 1355هـ الموافق 5 من يناير عام 1937م. وسار التعليم فيهما على منهج ثابت ومنظم،⁽¹³⁾ إلى أن اكتشف النفط في الكويت عام 1938م، حيث أخذت الخطى في مجال التعليم تتسع بصورة ملحوظة نظراً للتوسع الطبيعي في عدد المدارس، بسبب إقبال الأهالي على التعليم وبرزت إلى الوجود عام 1938 ثالث مدرسة نظامية في الكويت وهي **المدرسة الوطنية الجعفرية** ولكنها لم تكن خاضعة للنظام الحكومي وإنما كانت أول مدرسة أهلية نظامية أنشأها مجموعة من الرجال المحسنين الخيرين لأهداف دينية وإنسانية بحثة وأنفقوا عليها من مالهم الخاص حتى وقتنا هذا. ومع بداية إنتاج النفط عام 1946 م شهد قطاع التعليم في الكويت نمواً متزايداً ومطروداً استمر حتى يومنا هذا.

الأرقام تتحدث عن النهضة التعليمية في دولة الكويت :

لم يكن عدد المدارس في الكويت، في العام الدراسي 1937/36 يتعدى مدرستين ابتدائيتين للبنين فيهما (600) تلميذ. وفي عام 1938 تم افتتاح مدرسة ثالثة للبنات، وكانت تضم (140) تلميذة، يشرف على تدريسهن خمس مدرسات. وقد أخذ عدد المدارس فيما بعد يتزايد بشكل سريع حتى بلغ في العام الدراسي 1947/46 م اثنتي عشرة مدرسة ابتدائية للبنين، وثانوية واحدة للبنين أيضاً، وأربع مدارس ابتدائية للبنات. وفي العام الدراسي 1951/50 م، كان مجموع المدارس ستاً وثلاثين مدرسة، أما في العام الدراسي 1955/54م، فقد وصل هذا العدد إلى اثنتين وخمسين مدرسة، ووصل إلى (128) مدرسة في العام الدراسي 1962/61م.⁽¹⁴⁾ وقفز هذا العدد في العام الدراسي 1969/68 م إلى 187 مدرسة لمختلف المراحل بما فيها مدارس رياض الأطفال.⁽¹⁵⁾ ووصل عدد المدارس لمختلف المراحل في العام الدراسي 2006 / 2007 إلى 469 مدرسة.

أما عن عدد المدرسين والتلاميذ، فقد بلغ عدد التلاميذ في العام الدراسي 1947/46 م حوالي (3962) تلميذاً وتلميذة، وبلغ عدد المدرسين (163) مدرساً ومدرسة وفي العام الدراسي 1952/51 م، بلغ عدد التلاميذ (8042) تلميذاً وتلميذة، في حين بلغ عدد المدرسين (398) مدرساً ومدرسة. وفي العام الدراسي 1957/56 م، وصل عدد التلاميذ إلى (24524) تلميذاً وتلميذة، وبلغ عدد المدرسين (1425) مدرساً ومدرسة. أما في العام الدراسي 1962/61 م، فقد بلغ عدد التلاميذ (51090) تلميذاً وتلميذة، وبلغ عدد المدرسين (2551) مدرساً ومدرسة. أما في العام الدراسي 1969/68 م، فقد بلغ عدد التلاميذ حوالي (120550) تلميذاً وتلميذة، وعدد المدرسين (7317) مدرساً ومدرسة.⁽¹⁶⁾ وفي العام الدراسي 2006 / 2007 بلغ عدد التلاميذ حوالي (340999) تلميذاً وتلميذة وعدد المدرسين (43029) مدرساً ومدرسة.

ويمكننا أن نعطي صورة واضحة عن التطور الكمي في قطاع التعليم بمختلف مراحلها في الفترة ما بين 1996/95 - 1972/71) فقد بلغ عدد المدارس في المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والثانوية (179) مدرسة تضم (132,489) طالباً وطالبة وذلك في العام الدراسي 1972/1971. (17) أما في العام الدراسي 1996/95، فقد بلغ عدد المدارس (443) مدرسة تضم (243,729) طالباً وطالبة يشرف على تدريسهم (22,198). مدرساً ومدرسة. (18) وفي العام 2006 / 2007 بلغ عدد المدارس (469) مدرسة وتضم (340999) طالباً وطالبة ويقوم على تدريسهم (43029) مدرساً ومدرسة.

وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في عدد التلاميذ إلى تدفق الناس إلى الكويت ونمو الوعي بأهمية العلم والتعليم لدى فئات الشعب المختلفة، كما ترجع إلى الجهود التي تبذلها حكومة الكويت ممثلة في وزارة التربية في هذا المجال، وذلك في إطار تعميم التعليم بمراحلها المختلفة تحت شعار توفير العلم للجميع.

التعليم الجامعي

قبل الحديث عن التعليم الجامعي لا بد من الإشارة إلى التعليم الفني والمهني في دولة الكويت بشيء من التفصيل، فحينما بدأ التغير الاقتصادي والاجتماعي يظهر بملامحه البارزة في المجتمع الكويتي منذ بداية الخمسينات، برزت الحاجة إلى الكوادر الفنية المختلفة للعمل في مجالات التعليم الفني والمهني في بداية النصف الثاني من هذا القرن، والتي تحولت فيما بعد إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لتلبية متطلبات سوق العمل بوجه عام من الأيدي العاملة الفنية والمهنية.

من أنواع التعليم الفني في دولة الكويت التعليم الصناعي، والتعليم التجاري، وإعداد المعلمين. ففي المجال الصناعي، أنشأت وزارة التربية الكلية الصناعية في العام الدراسي 1955/54، بهدف إعداد جيل من الفنيين والمهنيين الوطنيين. وفي العام الدراسي 1971/70، أعادت وزارة التربية النظر في التعليم الصناعي بحيث يتم التحاق الطلبة بالكلية الصناعية ممن أنهوا المرحلة المتوسطة بدلاً من المرحلة الابتدائية، ومدة الدراسة فيهما أربع سنوات. وتشمل قسمين، الأول: القسم الفني ويشمل: الهندسة الميكانيكية، والهندسة الكهربائية، والهندسة المعمارية، وهندسة الكيمياء الصناعية، وهندسة الإلكترونيات، والثاني، القسم الصناعي: ويشمل: الميكانيكا العامة، وهندسة ميكانيكا السيارات وتكييف الهواء والتبريد، ونجارة الأثاث، وخدمة وصيانة الراديو والتلفزيون، والمساحة والتمديدات والتركيبات الكهربائية. (19)

كما اهتمت وزارة التربية بالتعليم التجاري، فأنشأت لهذا الغرض المدرسة الثانوية التجارية في العام الدراسي 1953/52، لتزويد المؤسسات الحكومية والشركات الأهلية باحتياجاتها من مخرجات هذه المدرسة المتخصصة في المجال التجاري. وفي العام الدراسي 1963/62، أدخل نظام الشعب الدراسية، وأصبحت الدراسات التجارية تضم: شعبة الحسابات، وشعبة السكرتارية، وشعبة الملفات (20) كما أولت وزارة التربية اهتمامها بإعداد المعلمين من الكوادر الوطنية للانخراط في سلك التدريس، فأنشأت معهد المعلمين الذي تحول فيما بعد إلى كلية التربية الأساسية

إضافة إلى اهتمام الوزارة بإعداد النشء إعداداً دينياً، حيث أنشأت المعهد الديني الذي يهدف إلى نشر الوعي الديني بين الناشئة، وتشجيعهم على الاتجاه نحو التخصصات الدينية في دراساتهم الجامعية.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فقد رأى المسؤولون في دولة الكويت، تمشياً مع التربية العلمية الحديثة، أن تكون للكويت جامعة حديثة، توفر للطلاب مصادر العلم والمعرفة. وقد بدأ التفكير في إنشاء جامعة الكويت عام 1960، وفي عام 1965 تألفت لجنة خاصة لإعادة دراسة موضوع إنشائها بعد تأجيل النظر في هذا المشروع عام 1963م لإجراء مزيد من الدراسة. وقد صدر في نيسان / أبريل / 1966 م، القانون رقم 29 لسنة 1966م، بشأن تنظيم التعليم العالي، وافتتاح جامعة الكويت رسمياً في 15 أكتوبر عام 1966م. فقد اقتصرت الدراسة فيها في البداية على العلوم والآداب والتربية، وقد ضمت لهذا الغرض كليتين فقط إحداهما للعلوم والأخرى للآداب. ثم توالى فتح الكليات الأخرى خاصة بالعلوم التطبيقية، والهندسة وغيرها، بحيث أصبحت جامعة الكويت من أقدم جامعات الخليج العربي حيث ضمت في بداية الثمانينات (9) كليات. ومع بداية العام الدراسي 1993/92 بلغ عدد الأقسام العلمية (26) قسماً في الكليات النظرية، إضافة إلى (19) قسماً في الكليات العملية. وقد ضمت هذه الأقسام نحو (14500) طالباً وطالبة. وقد بلغ هذا العدد في العام 1994 - 1995 حوالي (15166) طالباً وطالبة في الفصل الدراسي الثاني منهم (13380) طالباً وطالبة من الكويتيين. وفي العام الدراسي 2006 / 2007 بلغ عدد الأقسام النظرية (51) قسماً وبلغ عدد الأقسام العملية (30) قسماً وقد ضمت هذه الأقسام (18517) طالباً وطالبة.

التعليم التطبيقي والتدريب:

أخذت النهضة التعليمية في الكويت تمتد لتشمل التعليم التطبيقي والتدريب. فقد أنشئت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عام 1982 وتشرف الآن على أربع كليات تطبيقية تضم أقساماً علمية مختلفة، توفر خدمات وبرامج تدريبية متعددة من خلال مراكز التدريب التابعة لها. أما الآن فقد توسعت بحيث شملت معاهد وكليات على مستوى عال من الكفاءة. فلو ألقينا نظرة سريعة على مدى التطور الذي شهده هذا القطاع من التعليم في الفترة ما بين (1995/94 - 2006 / 2007) في مختلف كليات ومعاهد التعليم التطبيقي والتدريب نجد أن هناك قفزة نوعية في الإقبال على هذا النوع من التعليم. فقد بلغ عدد المقيدين في كليات التعليم التطبيقي في العام الدراسي 1986/85 نحو (6440) طالباً وطالبة، وفي المراكز والدورات التدريبية نحو (2422) طالباً وطالبة. وبلغ عدد المقيدين في العام الدراسي 1993/92 في كليات التعليم التطبيقي (19966) طالباً وطالبة، وفي المراكز والدورات التدريبية نحو (15238) طالباً وطالبة. أما في العام الدراسي 1995/94 فقد وصل عدد المقيدين (13619) طالباً وطالبة في الكليات التطبيقية. (23)

وانطلاقاً من توفير التعليم لجميع فئات الشعب الكويتي، وفرت دولة الكويت التعليم المجاني لأبنائها من الأميين وكبار السن الذين فاتهم قطار التعليم لظروفهم الخاصة. ولذا نجد أن الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، قد بلغت حداً لا يبارى. فقد انخفض معدل الأمية بين الكويتيين من (48,3%) إلى (5,6%) خلال الفترة ما بين (1970-2007). (24) وانخفض معدل الأمية بالنسبة للذكور من (33,1%) إلى (3,2%)، كما انخفض بالنسبة للإناث من (63,8%) إلى (9%) خلال الفترة ذاتها. (25)

وإيماناً من دولة الكويت بدمج جميع فئات الشعب في النسيج العام للمجتمع، فقد اتجهت إلى تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقين)، وتمكينهم من الاعتماد على النفس ودمجهم في النسيج العام للمجتمع والارتقاء بهم إلى مستويات اجتماعية أفضل ليشكلوا عناصر إنتاج فاعلة، بدلاً من مساعدتهم من منطلق العطف عليهم. ولذلك أنشئت لهم المؤسسات التعليمية الخاصة لتأهيلهم وتدريبهم، لشغل الوظائف الاجتماعية المناسبة لقدراتهم وإمكاناتهم العقلية والجسمية والنفسية. وقد خطت دولة الكويت في هذا المجال خطى واسعة حققت من خلالها إنجازات رائعة في مجال تأهيل وتدريب المعوقين من أطفال وشباب الكويت.

ولا تزال دولة الكويت ماضية بكل عزم وثبات، في تطوير خدمات التعليم والتدريب، لما تنطوي عليه هذه الخدمات من أهمية استراتيجية في مواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية التي تميز هذا العصر، وتهيئة المجال أمام المجتمع الكويتي للاستفادة من هذه المنجزات الناجمة عن هذه الثورة في عملية التقدم الحضاري. ولتوضيح مدى ضخامة هذه المسؤولية، فقد بلغ الإنفاق الحكومي على الخدمات التعليمية في العام الدراسي خلال الفترة (2006 - 2007) حوالي (847.7) مليون دينار أي ما يعادل (13.2 %) من مجمل الإنفاق العام الداخلي، وهو من أعلى معدلات الإنفاق على التعليم في العالم. مما زاد من متوسط تكلفة الطالب في مختلف مراحل التعليم من (1512) ديناراً إلى (2312) ديناراً في الفترة ما بين (1993/92 - 2007/2006). (26)

وهكذا تبرز أماننا صورة واضحة لمسيرة التعليم في دولة الكويت منذ بدايتها وحتى وقتنا الحاضر. وقد جاء هذا التطور الكبير في المسيرة التعليمية انطلاقاً من إدراك حكومة الكويت أهمية التعليم في تحقيق التكامل الاجتماعي الذي يعتبر الوسيلة الرئيسة للتطبيع الاجتماعي للأطفال خارج نطاق الأسرة، وتهيئة المجال لهم في المراحل اللاحقة من أعمارهم، وإعدادهم للتعامل مع المستقبل مدعمين بسلاح العلم والمعرفة. إضافة إلى ما يوفره التعليم لهؤلاء الناشئة من إعداد تربوي يؤهلهم للأداء الاجتماعي الفعال في مجتمعهم.

من هذا المنطلق، تبنى مجتمع الكويت منذ بداية النهضة التعليمية بين فئاته المختلفة، مبدأ التعليم الإلزامي المجاني في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة والذي شمل فيما بعد المرحلة الثانوية، مع توفير كافة الوسائل والأدوات التعليمية التي يحتاجها الطلاب في مختلف المراحل. ولا يغرب عن البال أن دولة الكويت لا تزال تقدم العون المادي لمن يحتاج إليه في مراحل التعليم العالي، إضافة إلى مجانية التعليم العالي لجميع أبناء الكويت، كما توسعت وزارة التربية في برامج البعثات والتدريب على نحو متميز.

والجدير بالذكر أن كل ما تحقق في مجال التعليم وما سيتحقق مستقبلاً إنما يرتكز على المبادئ الدستورية للرعاية التعليمية والثقافية والتي من أبرزها : - (27)

مادة (13) : التعليم ركن أساس لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه.

مادة (14) : ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي.

مادة (40) : التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون ويضع المجتمع الخطة اللازمة للقضاء على الأمية.

ثالثاً - التعليم الخاص (الأهلي):

مما لا شك فيه أن التعليم الأهلي قد بدأ في الكويت قبل التعليم الحكومي بفترة زمنية طويلة. ويؤكد ذلك أحد رواد الحركة الفكرية في الكويت الأستاذ/ عبد الله محمد النوري الذي قضى جانباً كبيراً من حياته في الحقل التربوي التعليمي، إذ كان أحد الذين عملوا كمدرسين في المباركية والأحمدية من سنة 1341 هـ إلى سنة 1353 هـ، كما أنه درّس في المدارس الأهلية، وفي المعهد الديني، والمدرسة التجارية الليلية. ويشير الأستاذ / عبد الله النوري إلى أن الأول من شهر شعبان سنة 1355 هـ الموافق 18 أكتوبر 1936م، كان بداية تأسيس أول مجلس للمعارف برئاسة الشيخ / عبدالله الجابر الصباح رحمه الله، وانتخاب الشيخ / يوسف بن عيسى رحمه الله مديراً فخرياً للإدارة، وتعيين المرحوم عبدالملك بن صالح المبيض سكرتيراً لمجلس المعارف وأميناً للصندوق. وقد أمر المجلس بإلحاق المدرستين المباركية والأحمدية بدائرة المعارف، وتم استخدام أول بعثة رسمية جاءت للتعليم في الكويت من المدرسين الفلسطينيين في العشرين من رمضان عام 1355 هـ الموافق 5 يناير عام 1937. وبهذا تحولت المدرستان السابقتان من طابعهما الأهلي إلى الطابع الحكومي وسار التعليم فيهما على منهج ثابت ومنظم.

وهذا يعني أن الفترة السابقة على عام 1936م كان التعليم الأهلي هو السائد فيها. ومن الرواد الأوائل الذين اهتموا بالعلم والتعليم في تلك الفترة الشيخ / محمد بن فيروز رحمه الله الذي تولى القضاء والعلم، والسيد/ عبدالجليل الطباطبائي رحمه الله الذي قدم من البصرة واستوطن الكويت سنة 1252 هـ الموافق 1836م، وابنه المرحوم السيد أحمد. وكان هؤلاء العلماء مشهورين بحبهم للعلم وطلبتهم فأفادوا الكثير من طالبي العلم.

ومن الذين عرفوا في الكويت بتعليم القرآن الكريم المرحوم السيد سليمان الموسوي (انظر: مربون من بلدي ص:39) وهو جد المرحوم السيد محمد حسن الموسوي ناظر المدرسة الجعفرية بعدئذ، والملا محمد الفارس، والملا قاسم حمادة رحمهم الله. وكانت الكتابة والخط في ذلك الوقت محصورة في آل العدساني قضاة الكويت. وممن اشتهر بالكتابة من غير آل عدساني وكتبوا للناس: عبدالرحمن وحمد البودي، ومحمد الفارس، والملا عمر.

غير أن أول معلم عرفته الكويت لتعليم رسم الخط بالطريقة الصحيحة في عام 1300 هـ الموافق 1883م كان الملا قاسم بن حسن وأخوه الشاعر الحاج زين العابدين المعروف بالملا عابدين بن حسن. وبعد وفاتهما جاء الملا راشد الصقعي الذي كان يلقب بابن شرهان من منطقة الإحساء وفتح محلاً للتعليم في محلة المرزوق. وكان يساعده طول مدة ممارسته لمهنة التعليم ابنه الملا سعد. وفي سنة 1307 هـ الموافق 1890م وصل الكويت السيد / عبدالوهاب الحنيان الذي كان موظفاً عند آل إبراهيم في بومبي بالهند، ليعلم أبناء الكويت القرآن الكريم والخط. وفتح مكتبة في القيصرية ثم انتقل إلى محلة العداسنة، وكان يساعده في عمله ابنه السيد / هاشم وقد تتلمذ على يديه العديد من رجالات الكويت نخص منهم بالذكر : الشيخ / يوسف بن عيسى، والشيخ / عبدالله الجابر الصباح.

وفي الفترة ما بين 1300 هـ - 1328 هـ الموافق 1883م - 1910م وذلك قبيل تأسيس المدرسة المباركية 1912م، عرف من المعلمين في الكويت محمد بن عثمان في محلة الجوعان، والشيخ / إسحاق في محلة عبدالرزاق، ثم الملا

زكريا الأنصاري في محلة سكة ابن دعيج، والملا عبدالله الخلف الدحيان في محلة المدرسة المباركية، والملا حمادة وابنه الملا جاسم في محلة فريج السعود، والملا عبدالله العوضي في محلة النصف، والملا محمد البغدادى في محلة العنقري، والملا عمر قرب مسجد الفهد، والملا فرج الهارون جنوبي مسجد السوق، والملا محمد الفارس في محلة القناعات وغيرهم.

ومضى التعليم الأهلي في طريقه بخطى واسعة ومدارسه تزداد عاما بعد عام بهذا النمط التقليدي حتى تم افتتاح مدرسة المباركية عام 1912م كأول مدرسة نظامية. وهذه المدرسة رغم أنها حملت اسم حاكم الكويت آنذاك وهو الشيخ مبارك، ورغم تأييده المادي والمعنوي لها إلا أنها كانت وليدة فكرة مصدرها الأساس هو الأهالي الذين أحسوا بالحاجة إلى توسيع وتطوير التعليم على نحو يساير الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في الكويت. وبذلك يمكن اعتبار المدرسة المباركية مدرسة أهلية في الأصل. وكذلك الحال بالنسبة للمدرسة الأحمدية التي حملت اسم الشيخ / أحمد الجابر حاكم الكويت آنذاك والتي حظيت برعايته وتأييده مادياً ومعنوياً تعتبر بدورها مدرسة أهلية حتى عام 1936م وهو العام الذي أنشئ فيه أول مجلس للمعارف في الكويت. بيد أن هذا لا يعني أن مسيرة التعليم الأهلي قد توقفت عند هذا الحد، بل سارت بخطى أكبر من ذي قبل، وتوسعت مراحلها وتنوعت مجالاته بحيث أصبح يقف على قدم المساواة مع التعليم الحكومي مما حدا بالدولة إلى فتح أعضائها للمدارس الأهلية وتشجيعها ودعمها مادياً ومعنوياً حتى بلغ عددها (66) مدرسة ومعهداً في العام الدراسي 1970/69م. وبلغ عدد الدارسين فيها ما يزيد عن عشرين ألف طالب في المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

وكانت هذه المدارس في بداية تأسيسها تسير على خطط ذاتية تضعها لنفسها دون الرجوع إلى وزارة التربية وظل الحال كذلك إلى أن بدأت بوادر التنافس التجاري بين هذه المدارس، والتي انعكست سلباً على أولياء الأمور مما أدى بهم إلى تقديم الشكاوي إلى وزارة التربية. وكانت النتيجة أن قررت الوزارة ضرورة تنظيم هذه المدارس والنظر في توحيد أسلوب الدراسة فيها على نحو يتماشى والسياسة التعليمية العامة التي تنتهجها وزارة التربية.

بداية الإشراف الفعلي على التعليم الخاص:

وقد بدأ الإشراف الفعلي من قبل وزارة التربية على المدارس الأهلية بعد أن أصدر المجلس الأعلى لمعارف الكويت نظاماً خاصاً يتعلق بالإشراف على التعليم الخاص وذلك في الأول من ديسمبر عام 1959، يخضع التعليم الخاص بموجبه لنظم وقرارات ولوائح معارف الكويت. وكان الأستاذ/ فهمي الغصين أول مسئول عن المدارس الخاصة وذلك في أوائل الستينات، والذي كان يعمل مدرساً للغة الإنجليزية في المدرسة الشرقية للبنين في العام الدراسي 1955/54 .

بعد ذلك استحدثت قسم يتولى الإشراف على هذه المدارس أطلق عليه «قسم المدارس الأهلية» وكان يرأسه الأستاذ/حمود سعود الفرحان. غير أنه مع اتساع مدى التعليم الأهلي والزيادة المطردة في عدد المدارس وارتفاع

النسبة العددية للدارسين فيها، ارتأت الوزارة رفع مستوى القسم إلى مستوى «مراقبة التعليم الخاص» وعين بعد ذلك الأستاذ عبدالعزيز التمار مراقباً لها اعتباراً من الأول من فبراير عام 1970. وقد تشكل الهيكل التنظيمي لهذه المراقبة على النحو التالي:❖

- 1 - الأستاذ/ عبدالعزيز على حسين التمار : مراقباً للتعليم الخاص.
- 2 - الأستاذ/ محمد سعود الدخيل : رئيساً لقسم المدارس الأهلية.
- 3 - الأستاذ/ عنبر مال الله فرج : رئيساً لقسم المدارس الأجنبية.
- 4 - الأستاذ/ عبدالرحمن سيد أحمد العقيل : رئيساً لقسم المعاهد.

وقد زودتها وزارة التربية بكل الكفاءات اللازمة للقيام بمهامها الإشرافية، حتى تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها كاملة إزاء إرساء قواعد سليمة تضمن تحقيق الأهداف العلمية والتربوية المتوخاة منها.

وظل هذا النظام يمارس مهامه الإدارية حتى الأول من سبتمبر عام 1973. حيث استحدثت في هذا التاريخ «إدارة التعليم الخاص» بدلاً من «مراقبة التعليم الخاص» لتتولى صلاحيات ومهام أوسع. وكان السيد/جمعه محمد ياسين أول مدير لها. وتولت هذه الإدارة مهامها حتى الأول من سبتمبر عام 1976، على النحو التالي:

- 1 - الأستاذ/ جمعه محمد ياسين : مديراً لإدارة التعليم الخاص.
- 2 - الأستاذ/ عبدالعزيز علي التمار : مراقباً لإدارة التعليم الخاص.
- 3 - الأستاذ/ محمد سعود الدخيل : رئيساً لقسم المدارس الأهلية.
- 4 - الأستاذ/ عنبر مال الله فرج : رئيساً لقسم المدارس الأجنبية.
- 5 - الأستاذ/ عبدالرحمن سيد أحمد العقيل : رئيساً لقسم المعاهد.

وخلال هذه الفترة استحدثت الأقسام التالية:

- 1 - القسم الفني : وتولت رئاسته السيدة/ فريال جبوري.
- 2 - قسم المكاتب الثقافية للدارسين بالخارج : وتولى رئاسته السيد/ خالد عبدالله الجارالله.
- 3 - قسم شؤون الطلبة : وتولى رئاسته المرحوم فارس الوقيان.

❖ هذه البيانات مستقاة من الأستاذ/ عبدالرحمن سيد أحمد العقيل، رئيس قسم المعاهد في مراقبة التعليم الخاص في الفترة ما بين (1970/2/1 - 1989/10/1)

وقد استحدثت خلال تلك الفترة، مراقبتان على النحو التالي:

1 - المراقبة الإدارية والمالية:

وعين السيد/ عنبر مال الله فرج مراقباً لها. ويتبع هذه المراقبة الأقسام التالية:

- أ - قسم المؤسسات الثقافية والمدارس الأجنبية: وعين السيد/ خالد الجارالله رئيساً له.
ب - قسم الشؤون الإدارية: وعين السيد/ منصور العمر رئيساً له.
ج - قسم الإشراف المالي: وعين السيد/ راشد الحربي رئيساً له.

2 - المراقبة الفنية: ويتبعها قسمان:

أ - القسم الفني: وعينت السيدة/ جاسمية المرزوق رئيسة له.

ب - قسم الخدمات التعليمية: وعين السيد/ عبدالرحمن سيد أحمد العقيل رئيساً له.

وبعد عام من تولي الأستاذ/ إبراهيم مهنا لمهامه كمدير للتعليم الخاصة، عين ملحقاً ثقافياً في وزارة الخارجية. وفي الأول من أكتوبر عام 1977، تم تعيين الأستاذ/ عبدالله علي اللقمان مديراً لإدارة التعليم الخاص حتى الخامس عشر من ديسمبر عام 1984. وفي هذه الفترة التي أثبت فيها التعليم الخاص فاعليته، وبرزت أنشطته في شتى المجالات، استحدث «قسم النشاط المدرسي للمدارس الخاصة» وعين السيد/ محمد عبدالحميد الصقر «المدير العام لمنظمة المدن العربية حالياً» رئيساً له.

كما استحدثت في هذه الفترة مراقبة ثالثة باسم «مراقبة الإشراف المالي» وعين السيد/ عبدالرحمن سيد أحمد العقيل، رئيساً لها.

وفي الخامس عشر من ديسمبر عام 1984، تم ترقية السيد/ عبدالله اللقمان وكيلاً مساعداً في وزارة التربية، وعين بدلاً منه الأستاذ/ عبدالله عبداللطيف الرقيب مديراً لإدارة التعليم الخاص.

وفي عام 1986، استحدثت المناطق التعليمية في دولة الكويت، وعين الأستاذ/ عبدالله الرقيب مديراً لمنطقة حولي التعليمية، والتعليم الخاص بالوكالة.. وفي الأول من يوليو عام 1987، عين الأستاذ/ عبدالله حمد ناصر المهنا مديراً لإدارة التعليم الخاص. وتم في عام 1988، تعيين الدكتور يعقوب الشراح وكيلاً مساعداً لشؤون التعليم الخاص. وفي شهر يونيو من عام 1988 تم استحداث مراقبة رابعة باسم «مراقبة المعاهد»، وتم تدوير المراقبين على النحو التالي:

1 - السيد/ عبدالرحمن سيد أحمد العقيل : مراقباً إدارياً.

2 - السيد/ راشد الحربي : مراقباً مالياً.

3 - السيدة/ منيرة الصانع : مراقبة للشؤون الفنية.

وفي شهر أكتوبر عام 1989، تم تعيين كل من:

- 1 - السيد/سليمان الرضوان : مراقباً للشئون الفنية.
- 2 - السيد/ محمد عبدالحميد الصقر : مراقباً لشئون المعاهد.

وظل هذا النظام يمارس أعماله حتى يوليو عام 1993. وفي الأول من يوليو عام 1993 عيّن الأستاذ/ عبدالرزاق سالم المليفي مديراً لإدارة التعليم الخاص، وظل يمارس مهامه حتى الأول من فبراير عام 1997 .

وقد بدأت إدارة التعليم الخاص بالتطبيق العملي للقرار الوزاري رقم (46601) على جميع المدارس والمعاهد الأهلية، واعتبارها مؤسسات لها الشخصية المعنوية الكويتية وفرضت تملكها وتأسيسها للكويتيين فقط. وفرض هذا القرار على جميع هذه المدارس والمعاهد دون استثناء، الالتزام بتطبيق المناهج المتبعة في وزارة التربية وإلغاء كل ما يخالف ذلك ابتداء من العام الدراسي 67-1968م. إضافة إلى دعوة هذه المدارس والمعاهد بالالتزام بالشروط الواجب توافرها بالنسبة لأعمار الطلبة وعدد الدارسين واتباع نظم الامتحانات المتبعة في المدارس الحكومية. مع ضرورة خضوع هذه المدارس والمعاهد إلى الجولات التفتيشية «التوجيهية» التي تنظمها وزارة التربية، ومراجعة واعتماد أسئلة الامتحانات في مختلف المراحل الدراسية.(28)

وقد ظلت إدارة التعليم الخاص تقوم بدورها الإشرافي فنياً وإدارياً ومالياً على جميع المؤسسات التعليمية الأهلية، باعتبارها الجهاز المنوط به مهمة التوجيه والرقابة لضمان التزام هذه المؤسسات بالنظم واللوائح والقرارات التي تصدر من قبل وزارة التربية. كما تعمل على الارتقاء بمستوى خدمات هذه المؤسسات إلى المستوى الأفضل، لتكون أداة فعالة وإيجابية حتى لا تتعارض مناهجها وأنشطتها مع الأهداف القومية والتقاليد السائدة في المجتمع الكويتي.

وفي إطار اتباع هذه المؤسسات التربوية الأهلية للنظام التربوي في دولة الكويت بجميع مقوماته من حيث تطبيق المناهج والخطط الدراسية المقررة في المدارس الحكومية، فإن أجهزتها الإدارية والتدريسية كذلك يتم اختيارها وفق الأسس المتبعة في وزارة التربية وتمارس أعمالها التربوية بناءً على موافقات تصدرها إدارة التعليم الخاص.

وقد طرأ في العام الدراسي 97 - 1998م تغيير على مسمى إدارة التعليم الخاص بحيث أصبح (الإدارة العامة للتعليم الخاص) وعين الأستاذ/ناصر علي الضاحي مديراً عاماً للإدارة. وقد استحدث فيها العديد من المراقبات والأقسام وذلك على النحو التالي:❖

- 1 - السيد/ناصر علي الضاحي : مدير عام التعليم الخاص
- 2 - السيد/عبدالرحمن فهد بوزبر : مستشار المدير العام
- 3 - السيد/عبدالله صالح شمس الدين : مدير الشؤون التعليمية

❖ المصدر: وزارة التربية - الإدارة العامة للتعليم الخاص، 1999

- 4 - السيد/عبدالرحمن الصقعي : مدير الشؤون المالية والإدارية
- 5 - السيد/حسين حبيب : الموجه الفني العام للأنشطة والخدمات المساندة
- 6 - السيدة/طيبة العسكر : مراقبة الامتحانات وشؤون الطلبة
- 7 - السيدة/فوزية الهدهود : مراقبة المدارس العربية
- 8 - السيد/عبدالله الوهيب : مراقب الشؤون المالية
- 9 - السيد/شاكر الياسين : مراقب الشؤون الإدارية
- 10 - السيد/إبراهيم دشتي : مراقب المعاهد الأهلية
- 11 - السيد/بندر الحواس : مراقب المدارس الأجنبية
- 12 - السيدة/نادرة الصبيح : رئيسة قسم الشؤون القانونية
- 13 - السيدة/أمل المنصوري : رئيسة قسم التخطيط والمعلومات
- 14 - السيدة/فاطمة المكي : رئيسة قسم تدقيق الكتب
- 15 - السيدة/إبتسام الحداد : رئيسة قسم السكرتارية
- 16 - السيد/صالح العجيل : رئيس قسم الشؤون الوظيفية والإجازات
- 17 - السيدة/سعاد العوضي : رئيسة قسم الصرف
- 18 - السيدة/صفية عبد الجليل : رئيسة قسم شؤون الطلبة + قسم الامتحانات
- 19 - السيدة/هيفاء السعيد : رئيسة قسم المدارس العربية (م + ث)
- 20 - السيدة/نجاة البدر : رئيسة قسم المدارس العربية (ب)
- 21 - السيدة/أمينة خلف : رئيسة قسم الشؤون الفنية/المعاهد
- ورئيسة قسم المدارس الأجنبية (م + ث)

وفي عام 2004 م تولى إدارة التعليم الخاص الأستاذ المربي الفاضل/محمد جعفر الكندري وظل يمارس عمله حتى نهاية عام 2006 وعمل معه في الإدارة كل من:

- 1 - السيد/محمد جعفر الكندري مدير عام التعليم الخاص
- 2 - السيد/بندر الحواس مدير الشؤون التعليمية ومراقب المدارس الأجنبية

- 3 - السيد/عبدالله الوهيب مدير الشؤون المالية الإدارية
- 4 - السيدة/فوزية الهدود مدير الامتحانات والمعادلات
- 5 - السيد/حسن الحداد الموجه الفني العام للأنشطة والخدمات المساندة
- 6 - السيد/نجيب الشطي مراقبة المدارس العربية
- 7 - السيد/عبدالله البصري مراقبة المدارس الأجنبية
- 8 - السيدة/نوال العون مراقبة الامتحانات وشؤون الطلبة (بالإنابة) ورئيس قسم شؤون الطلبة والإمتحانات
- 9 - السيدة/ أمل المطوع مراقب الشؤون المالية
- 10 - السيد/سند المطيري مراقب الشؤون الإدارية
- 11 - السيدة/نادرة الصبيح رئيسة قسم الشؤون القانونية
- 12 - السيدة/نادية بهباني رئيسة قسم التخطيط والمعلومات
- 13 - السيدة/فاطمة المكيي رئيسة قسم تدقيق الكتب
- 14 - السيدة/فاطمة القناعي رئيسة قسم السكرتارية
- 15 - السيد/صالح العجيل رئيس قسم الشؤون الوظيفية والإجازات
- 16 - السيدة/عبير القلاف رئيسة قسم الصرف
- 17 - السيد/خالد مشعان العتيبي رئيس قسم المدارس العربية (م + ث)
- 18 - السيد/عبدالعزیز الكندري رئيس قسم رياض الأطفال والابتدائي (المدارس العربية)
- 19 - السيد/علي التميمي رئيس قسم (م + ث) (المدارس الأجنبية)
- 20 - السيدة/ سوسن أحمد رئيس قسم رياض الأطفال والابتدائي (المدارس الأجنبية)

وفي نهاية عام 2006 م ومع بداية العام الدراسي 2006 - 2007 تولى إدارة التعليم الخاص الأستاذ المربي الفاضل/ محمد عبدالله الداخس ومازال يمارس عمله إلى اليوم ويعمل معه في الإدارة كل من:

- 1 - السيد/محمد عبدالله الداخس مدير عام التعليم الخاص
- 2 - السيد/عبدالله علي البصري مدير الشؤون التعليمية بالإنابة

- 3 - السيد/عبدالله الوهيب مدير الشؤون المالية الإدارية
- 4 - السيدة/فوزية الهدهود مدير الامتحانات وشؤون الطلبة
- 5 - السيد/حسن الحداد الموجه الفني العام للأنشطة والخدمات المساندة
- 6 - السيدة/نوال العون مراقبة الامتحانات وشؤون الطلبة (بالإنابة)
- 7 - السيد/زيد الهزاع مراقب المدارس العربية
- 8 - السيدة/ أمل المطوع مراقب الشؤون المالية
- 9 - السيد/سند المطيري مراقب الشؤون الإدارية
- 10 - السيدة/نادرة الصبيح رئيسة قسم الشؤون القانونية
- 11 - السيدة/نادية بهبهاني رئيسة قسم التخطيط والمعلومات
- 12 - السيدة/فاطمة المكيي رئيسة قسم تدقيق الكتب
- 13 - السيدة/فاطمة القناعي رئيسة قسم السكرتارية
- 14 - السيد/صالح العجيل رئيس قسم الشؤون الوظيفية والإجازات
- 15 - السيدة/عبير القلاف رئيسة قسم الصرف
- 16 - السيد/خالد مشعان العتيبي رئيس قسم المدارس العربية (م + ث)
- 17 - السيد/عبدالعزیز الكندري رئيس قسم رياض الأطفال والابتدائي (المدارس العربية)
- 18 - السيد/علي التميمي رئيس قسم (م + ث) (المدارس الأجنبية)
- 19 - السيدة/ سوسن أحمد رئيس قسم رياض الأطفال والابتدائي (المدارس الأجنبية)

ولاتزال هذه الإدارة تمارس مسؤولياتها بكل جد واقتدار بهدف العمل على رفع مستوى التعليم الخاص إلى المستوى الأفضل ودفع مسيرته إلى الأمام بخطى ثابتة ومنظمة.

وبالنظر إلى المدارس الأهلية من حيث النشأة أو التأسيس، نجد أن المدرسة الوطنية الجعفرية كانت في مقدمة هذه المدارس كافة. فقد كان أول من فكر في تأسيس هذه المدرسة المرحوم الحاج أحمد محمد حسين ابن نصر الله معرفي من أبناء عمومة المرحوم الحاج محمد رفيع حسين معرفي مستعيناً بالسيد محمد العادلي النجفي في بلورة هذه الفكرة وبمساعدة من الحكومة وعدد من كبار التجار وذلك في العام الدراسي 1938/1939 م. ولا تزال هذه المدرسة صرحاً شامخاً تمارس دورها الطبيعي بكل اقتدار في المجال التربوي والتعليمي. وستظل مؤسسة علمية شامخة، ومركز إشعاع علمي وثقافي، وذلك بفضل جهود أصحابها الكرام الذين لم يألوا جهداً في توفير كل متطلبات واحتياجات هذه المؤسسة من طاقات مادية وبشرية، لتؤدي رسالتها التربوية على أكمل وجه.

مصادر الفصل الثالث

- (1) د.حسين محمد جمعة المطوع، وآخرون: التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي «دراسة مقارنة»، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990 ص: 735/734 .
- (2) إبراهيم عبده: إنسان الجزيرة - القاهرة - 1954 ، ص: 26
- (3) سيد إبراهيم الجبار: التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية - دار الثقافة - القاهرة، 1971 .
- (4) د. سليمان محمود: الكويت «ماضيها وحاضرها»، النجف الأشرف، 1968، ص: 53
- (5) د. محمد رشيد الفييل: سكان الكويت - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - الكويت 1969، ص: 266
- (6) د. محمد رشيد الفييل: مرجع سابق - ص: 269
- (7) د. محمد رشيد الفييل: نفس المرجع - ص: 288
- (8) د. عبدالمحسن الخرافي، مربون من بلدي، الطبعة الأولى، الكويت، 1998
- (9) د. سليمان محمود: مرجع سابق - ص: 253
- (10) د. عبدالمحسن الخرافي، مرجع سابق ص: 658
- (11) عبد الله آل نوري: قصة التعليم في الكويت (في نصف قرن) من عام 1300 هجرية - 1360 هجرية. منشورات ذات السلاسل - الكويت (بدون سنة) ، ص: 9
- (12) عبد الله آل نوري: نفس المرجع - ص: 62
- (13) عبد الله آل نوري: نفس المرجع - ص: 74-76
- (14) د. سليمان محمود: مرجع سابق - ص: 256 , 73
- (15) د. محمد رشيد الفييل: مرجع سابق - ص: 276
- (16) د. محمد رشيد الفييل: نفس المرجع - ص: 276
- (17) وزارة التخطيط: الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1981 ص: 348-349
- (18) وزارة التخطيط: الإدارة المركزية للإحصاء، اللمحة الإحصائية، العدد العشرون، 1997 ، ص: 15
- (19) د. عبدالمحسن الخرافي، مربون من بلدي، الطبعة الأولى، الكويت، 1998، ص: 1088 - 1089 .
- (20) نفس المرجع، ص: 1138 .
- (21) وزارة التخطيط: الكويت والتنمية الاجتماعية - قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى، الكويت، 1975 ص: 96
- (22) وزارة التخطيط: اللمحة الاقتصادية - مرجع سابق - ص: 16
- (23) وزارة التخطيط: الكويت والتنمية - مرجع سابق، ص: 102
- (24) وزارة التخطيط: التقرير الوطني للسكان والتنمية لدولة الكويت لعام 1994 ، مقدم إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة ما بين (5-13/9/1994) الكويت، 1994 .
- (25) وزارة التخطيط: مؤشرات ومقاييس التطور الاقتصادي والاجتماعي (1985) - (1993 الكويت ديسمبر 1994
- (26) وزارة التخطيط: الكويت والتنمية - مرجع سابق - ص: 97
- (27) وزارة التخطيط: نفس المرجع - ص: 36 .
- (28) دليل المدارس الخاصة لعام 1969 - 1970 - مؤسسة الهادي - شارع السور - الكويت، ص : 50